ISSN : 2543-3938 - EISSN : 2602-7771

تحديات البحث العلمي في الجزائر و صناعة النشر في ظل الإشكالات القائمة

The challenges to scientific research and publishing problems in Algeria

هزيلي رابح [1،*]

[1] جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 (الجزائر)، hezilirabah5@gmail.com

تاريخ الإستلام: 2022/03/24 **تاريخ القبول**: 2022/10/13 **تاريخ النشر**: 2022/10/24

ملخص:

تعالج هذه الورقة البحثية أهم الإشكالات و العوائق التي تواجه الباحث في ممارسة مهامه البحثية تبعا للتنظيم المعمول به و القوانين التي كبحت دوره في أداء المهام المنوطة به ، لغياب آليات التشجيع و الدعم المادي و المعنوي للباحث لتحقيق الهدف المسطر، و هو توفير المعرفة و تقديم الإضافة للجامعة و إثراء برامجها ، أو للمحيط الخارجي من خلال تقديم بدائل للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية . الأمر الذي يتطلب إعادة النظر في صياغة آليات جديدة يفترض أن تكون بمثابة تحديات لمستقبل البحث العلمي في الجزائر ونشره، خاصة في ظل التحول العالمي الذي يتجه حاليا إلى انتاج المعرفة و معالجة مختلف القضايا التي لها انعكاس مباشر على تطوير البناء الاقتصادي و الاجتماعي للدولة ، و الذي يرتبط أساسا بجودة البحث العلمي دون سواه.

و لذا تبرز الأهداف في تحديد العوائق القائمة ، و البحث عن بديل لسياسة البحث العلمي و النشر من خلال الأخذ بميكانيزمات جديدة تؤهل الباحثين لإعداد البحوث ذات الجودة و نشرها .و خلصت الدراسة الى ان البحث العلمي في الجزائر وعلى الرغم من الاجتهادات المقدمة ، الا انه لا يزال بحتاج الى معالجة مستديمة لتجديده وفق معايير عالمية و نشره.

الكلمات المفتاحية: البحث العلمي، الجامعة، النشر العلمي، المجلات المحكمة، التنمية الاقتصادية ، التنمية الاجتماعية.

Abstract:

This research paper treat the most important problems and obstacles that face the researcher in practicing. according to laws that inhibit the role in performing the tasks assigned . as a result of the absence of encouragement mechanisms and material and moral support for the researcher to realise the perfect goal which is to provide knowledge and adding university to enriching its programs .or the providing alternatives for economic and social development which giving of new mechanisms That are suposed to be challenges for the future of scientific research

The importance and goals of research lies to identify the most important obstacles that have made scientific research in one hand. and to discover obstacles and searching by taking new mechanisms that qualify researchers and publishing quality research in other hand.

Key words .scientific research university- scientific publish -the refereed journal- social development -economic development.

* المؤلف المرسل

مقدمة

يعد البحث العلمي و النشر عمليتان مهنيتان تتطلبان جملة من المهارات العلمية و الفنية ، و الدولة طرفا مهما في دعمه بموازنة كافية ،و الجامعة هي عبارة عن هيكل مؤسساتي يهدف إلى تلقين العلوم على مستوى أعلى وفق برامج معتمدة ،و تحتضن في ذلك مشاريع البحث يديرها أساتذة بمستوى عالي و يسميه التشريع بالإستاد الباحث ،و الذي له الحرية في اختيار الموضوعات، بالموازاة مع مراكز بحوث في مؤسسات ذات استقلالية مالية تعمل في قطاع بحثي متخصص ،و يندرج البحث وفق متطلبات تنموية معينة و يسميه التشريع بالباحث، وعلى الرغم من أن الجامعة تحضي باهتمام كبير بإعداد البحوث و تحكيمها و تقديمها إلى النشر . إلا أن الجامعة الجزائرية لم تدرك حقيقة البحث العلمي و أهيمته ، لعدة عوامل عرقلت المسيرة التعليمية و البحث العلمي ومنها التبعية المباشرة للنظام السياسي و التي رسمت ملامحه على الدور التي تؤديه الجامعة سواء من حيث التكوين أو جودة البحوث العلمية ، و يتجلى أساسا في ضعف التمويل لمشاريع البحث ،وانعدام التحفيز بغرض تطوير البرامج و توجيه البحوث ،بما يخدم قضايا المجتمع و يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،و يعكس لا محالة غياب رؤية واضحة لبناء أسس البحث العلمي الممنهج و السليم . ناهيك عن القوانين التي كبحت أداء الكوادر المؤهلة سواء تعلق الأمر بتقديم مشاريع بحثية أو طرق نشر أبحاثهم، الأمر الذي ألزم النخبة على مغادرة البلاد لتنفيذ مشاريعها و نشرها في بلدان أكثر تقدما، لتوفر الفضاء المناسب للباحث لتفجير طاقاته.

و لن يتوقف الأمر عند ضعف التمويل و الإنفاق على البحث العلمي ،بل يتعداه إلى النشر الذي أصبح هاجسا لكل باحث أراد نشر أبحاثه في المجلات و الدوريات العلمية المحكمة ،كون الباحث يصطدم دائما بأعمال بيروقراطية أبطالها رؤساء التحرير و مدراء المجلات، و يتجلى ذلك في تأخير الرد على قبول الأبحاث لنشرها، و كثرة متطلبات قواعد النشر ، إضافة إلى إخضاع النشر لأسباب و مصالح شخصية و بالتالي يفقد البحث هبته ، و تفقد معه المجلة مصداقيتها على الصعيد الدولي و الإقليمي و حتى المحلي.

و لذا حاولنا أن نعالج الموضوع من خلال ثلاثة عناصر أساسية ،مبرزا أهم الإشكالات المطروحة على مستوى البحث العلمي في الجزائر ومراكز البحث لأسباب قد تكون سياسية و ثقافية، أو صناعة النشر في المجلات و الدوريات العلمية المحكمة و الذي بات عائقا أمام الأستاذ الباحث و الباحث على حد سواء، لقواعد النشر المجحفة و القيود المفروضة على أعمال الباحثين ، مع تبيان الآليات الممكن اتخاذها لضمان جودة البحث العلمي و طرق نشره في المجلات و الدوريات وفق المعايير الدولية والتي لها انعكاس على ترقية للجامعة أو مركز البحث حسب التصنيف العالمي.

الإشكالية:

لقد بات البحث العلمي أحد الدعائم و الأسس التي تراهن عليها الدول و أكثر من ضرورة ،خاصة في ظل هذه المنافسة و التطور التكنولوجي و الرقمي ،و الجزائر واحدة من بين الدول التي راهنت على تطوير البحث العلمي و صناعة النشر وفق الجودة البحثية و التحكيم، و تتولى الجامعة عموما ومراكز البحث هذه المهمة قبل غيرها.

و يرتبط البحث العلمي مع صناعة النشر من حيث أنه ضروري لإيصال المعرفة و نشرها، ليستفيد منها الباحث و المؤسسة التي تحتضنه و المجتمع، على اعتبار أنه أحد روافد التنمية الحقيقية.

و قد واجه البحث العلمي في الجزائر عقبات كبيرة و متعددة، منه ما ارتبط بالموقف السياسي الأحادي، ومنه ما تعلق بالمناهج التعليمية المقدمة و التكوين. و الجامعة عادة هي الحاضنة الأولى للبحث العلمي بمخابرها المتعددة الاختصاصات كمؤسسة رسمية تقدم خدمة تعليمية و مجالا للإبداع. إلا أن الإحصائيات تشير إلى ضعف التكوين

من جهة لغياب إستراتيجية واضحة للبحث العلمي و تبعية المؤسسات الجامعية للنظام السياسي القائم من جهة أخرى، الأمر الذي جعل من الجامعة
الجزائرية حقل تجارب عبر سيرورتها التاريخية.

و النشر العلمي هو المرحلة التي تلي البحث العلمي بعد تحكيم المقال وقبوله بصفة نهائية و تقديمه كنتاج فكري له فائدته العلمية، و لا فائدة لأي إنتاج علمي إلا بإخضاعه للتحكيم و نشره لكشف مستوى المعرفة و مدى صحتها ، و في هذا تهتم الجامعات و مراكز البحوث بنشر أبحاثهم العلمية في أوعية النشر المحكمة و التي تتبنى المعايير العلمية العالمية، و يعتمد تصنيف الجامعات على مساهمات أعضاء هيئة التدريس من حيث النشر ونوعية المنشورات باسم الجامعة.و ما يعاب على البحث العلمي في الجزائر خصوصا هو ضعف التمويل و تسييس الجامعة و المراكز البحثية ،تبعا للاديولوجية السائدة في نظام الحكم القائم ليبقى البحث العلمي شيئا ثانويا لا يعير له الاهتمام الكافي ، إضافة إلى احتكار أوعية النشر و اعتماد أسلوب الإقصاء الممنهج، الأمر الذي يعقد من مهمة النشر العلمي في الجزائر .

في ظل هذا التناقض ، حاولنا الكشف بالدراسة و التحليل عن واقع البحث العلمي و صناعة النشر في الجزائر و إبراز العراقيل المحاطة به،و تبيان الآليات الجديدة للرفع من مؤشر البحث العلمي و جودته ،و تقنيات النشر القائم على تحقيق المناصفة بين الباحثين و معالجة الاختلالات الكامنة خاصة في ظل ضعف المقروئية. و لذا حاولنا طرح التساؤل المحوري التالي: **ما هي العوائق التي لازمت الباحث في الجزائر لتأدية مهمته البحثية؟ و ما هي الآليات الواجب اتخاذها لتمكينه من إعداد بحوثه و نشرها وفق مبدأ الجودة العلمية و الاستفادة منها ؟**

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في كونه يشكل جزء من اهتمامات صناع القرار و الباحثين ، خاصة مع التعقيدات المحاطة بمسألة البحث و الجودة العلمية من جهة و صناعة النشر الذي أضحى هو الآخر مشكلة تبحث عن حل ،مما يفترض إمكانية تقديم معالجة صحيحة لمسار البحث العلمي و تطويره في الجزائر وفق معايير عالمية و نشره .

أهداف البحث: تبرز الأهداف في الكشف عن:

واقع البحث العلمي و السياسة البحثية في الجزائر .

الباحث و جودة البحث العلمي .

تحديد العوائق القائمة في البحث و صناعة النشر .

توضيح العلاقة بين النشر العلمي و انعكاسه على التنمية بمختلف أشكالها.

الكشف عن بدائل لسياسة البحث العلمي و صناعة النشر .

المنهج : بالنظر إلى أهمية الموضوع و أهدافه المدرجة حول تشخيص واقع البحث العلمي و السياسة البحثية المنتهجة في الجزائر ، و التي تعتمد أساسا على جمع البيانات و تحليلها و تفسيرها لغرض الوصول إلى نتائج تتعلق بالمشكلة محل الدراسة ، و لذا فالمنهج الذي قد يمدني بمختلف المعارف حول الموضوع، هو المنهج الوصفي التحليلي و الذي يقوم بوصف الظاهرة محل الدراسة وصفا دقيقا ،استنادا إلى الأدوات المتبعة في هذا المنهج .كما تم الاستعانة بالمنهج المقارن استثناءا للوقوف على الانجازات التي حققتها بلدان أخرى في مجالي البحث و النشر العلمي و إعطاء مقارنة و مقاربة مع واقع العملية في الجزائر .

<u>أولا</u>: و اقع الجامعة الجزائرية وأهمية البحث العلمي: قراءة تحليلية

إن الحديث عن واقع الجامعة الجزائرية يجرنا بالتأكيد للوقوف على المراحل المتباينة التي مرت بها ، إذ ارتبطت منذ البداية ارتباطا وثيقا بسياسة الدولة التي ظلت الجامعة تابعة لها من حيث التسيير و التنظيم و البرامج ،

إضافة إلى أن الاستعمار قد ترك هو الآخر بصمته بفرض سياسته الاستيطانية في واقع مجتمعنا التعليمي و الثقافي ، و لذا وجدت الجزائر نفسها غير قادرة على هيكلة مؤسساتها التعليمية بالشكل المطلوب و الجامعة على وجه الخصوص ، و كانت من تبعاته الجهل و النقص الفادح في الكوادر المؤهلة ، مما اضطرت الدولة إلى الاستعانة بخبرات بعض الدول العربية و الأجنبية في التأطير . وقبل التطرق إلى السيرروة الوظيفية للجامعة و البحث العلمي يتطلب في البداية تحديد المفهومين لكليهما لمعرفة الدور و الأهمية المناطة بهما. .

فالجامعة: هي مؤسسة تعليمية ذات مستوى عال تهدف إلى تنمية المورد البشري و تأهيله و تقتصر مهمتها على التدريس و البحث العلمي و التكوين ،بغرض الحصول على شهادات أكاديمية منها شهادات دراسات التدرج الليسانس ،و شهادات عليا لما بعد التدرج تشمل شهادة الماجستير و الدكتوراه (البرادعي، 2002).

المرجع و لن تستطيع أي امة النهوض باقتصادياتها و مجتمعاتها، إلا من خلال رسم سياسة تعليمية واضحة المعالم ،والجامعة هي المؤسسة الوحيدة التي بإمكانها تحقيق التنمية على مختلف المستويات . وباعتبارها جزء من الكيان الاجتماعي ، كمنظمة ديناميكية تؤثر في البيئة الخارجية لها و تتكيف مع الضر وف المحيطة بها، و تعمل على تكوين المورد البشري المؤهل.

و البحث العلمي مفهوم يقترن عموما بالجامعة.و التي تعد منبر المعرفة التي تهدف إلى معالجة وإثارة الكثير من المشكلات في محاولة للإجابة عنها ،و تسخيرها لخدمة الجامعيين و المحيط الخارجي لها ،فالبحث العلمي يسعى إلى حل المشكلات بغرض إضافة معارف جديدة للقاموس المعرفي العام بعد التحقق من صحتها عن طريق الاختبار (فوزي، 2008) . فهو وسيلة يحاول الباحث من خلالها دراسة ظاهرة أو مشكلة ما بغرض الوصول إلى الكشف عن الآليات التي تتحكم فيها .

و يعرف البحث العلمي أيضا بأنه عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى الباحث من أجل تقصي الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى مشكلة البحث ،بإتباع عملية منظمة تسمى منهج البحث بغية الوصول إلى حلول ملائمة للعلاج ، أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث (مصطفي، 2009). وتشير بعض التعريفات إلى البحث العلمي بأنه عبارة عن استخدام الطرق و الأساليب العلمية للوصول إلى حقائق جديدة و الإسهام في نمو المعرفة الإنسانية. من خلال جمع و تحليل المعطيات قصد ايجاد حل لمشكلة بحثية معينة (angers, 1997) .

و استنادا لما تم الإشارة إليه، نلمس الحاجة الماسة للجامعة بصفتها مؤسسة تكوينية تهدف إلى بناء المورد البشري و تأهيله، و البحث العلمي يرافق للمؤسسة الجامعية بغرض الإسهام في تنمية المعرفة الإنسانية و تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

و يعود إنشاء وزارة التعليم العالي للتعليم العالي و البحث العلمي إلى سنة 1971، و كان من أهدافها تشجيع البحث العلمي ،و قد قامت الوزارة سنة 1973 بإنشاء الهيئة الوطنية للبحث العلمي تحت وصاية هذه الأخيرة ،و تم الشروع في إطلاق المخطط الثلاثي سنة 1967 بغرض إعادة هيكلة كبيرة لمنظومة التربية و التكوين بشكل عام ومنظومة التعليم العالي بشكل خاص،و شملت إعادة الهيكلة لأربعة محاور أساسية منها إعادة صياغة برامج التكوين بشكل كلي و تنظيم بيداغوجي جديد للدراسة و تكثيف النماء في التعليم العالي و إعادة تنظيم شامل للهياكل الجامعية (بومدين، 2016) .

وتعزز البحث العلمي لأول مرة بهيكل جديد سنة 1984 تحت تسمية محافظة البحث العلمي والتقني و التي من مهامها ربط البحث العلمي بالقطاعات الصناعية و الاقتصادية (العلمي، 2006) ،و هو مؤشر على تطوير البحث العلمي و تعزيز دوره في التنمية.

و رغم الإصلاحات المتتالية لمنظومة التعليم العالي في الجزائر، و إنشاء المحافظة السامية للبحث سنة 1986 ، إلا أنها لم تصل إلى تحقيق الهدف المسطر لوظيفة الجامعة و مكانتها .و يعكس فشل هذه الإصلاحات و إخفاقاتها بوضوح عدم بلوغ أهداف التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ،كون أنها لم تخرج عن إطار المقاربة التي تأخذ بها الحكومة في تسيير مؤسساتها التعليمية و لا سيما الجامعة منها ، لارتباط الجامعة بالنظام السياسي في الجزائر منذ الاستقلال و عدم إعطائها الصلاحيات الكافية، وهو ما يعكس إفراغ الجامعة من محتواها الوظيفي و الدور الأساسي الواجب القيام به لترقيتها و بلوغ أهدافها. و تم في ذلك تقويض دور الجامعة والبحث العلمي، خاصة في معالجة قضايا التنمية، و ممارسة العمل البحثي بكل حرية .

و عند استقراء الوضع في الجامعة الجزائرية ،نجد انه خلال سبعينيات القرن الماضي تم تجسيد المفهوم السياسي في الجامعة ، و في الثمانينيات أصبحت الجامعة مرتعا للصراع بدلا من تنمية البحث العلمي و ترقيته ،و في فترة التسعينيات عرفت الجامعة فراغا و إهمالا رهيبا ، و هي تحصيل حاصل للازمة الأمنية و السياسية التي أجلت المشروع البحثي ،وقد كان لهذا الوضع انعكاسا على استقرار الجامعة و أداء دورها و تبليغ رسالتها العلمية ، في الوقت الذي برز فيه معالم النظام الدولي الجديد أو ما يعرف باقتصاد السوق الذي يفترض أن يعزز البحث العلمي بانتاجات جديدة ترافق التحول العالمي. كما أنتجت الأزمة الأمنية هجرة عدد كبير من الإطارات الكفؤة إلى الخارج وكذا الأساتذة الباحثين ، و بقيت الجامعة تعاني النقص العددي و المعرفي ،في الوقت الذي انصب اهتمام الدولة آنذاك على مكافحة الإرهاب و الجريمة ،ووضعت الجامعة في مفترق الطرق .

و على الرغم من الإصلاحات التي تولها الدولة بين الحين و الآخر لتطوير البحث العلمي، إلا أن الوضع يبقى متدهورا مقارنة مع الدول المتقدمة لأسباب متعددة أهمها ضعف التمويل . إذ يخصص لميزانية البحث العلمي في الجزائر نسبة 0.2 بالمائة (التنفيدي، 1998). و هو نسبة ضعيفة جدا إذا ما قورنت حتى ببعض الدول العربية لا سيما دول الخليج العربي .

و تشير الإحصائيات إلى أن الجامعة الجزائرية تتذيل الترتيب العالمي ، وهو دليل يعكس صعوبة أداء دورها الوظيفي في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، وعجزها عن مسايرة التحولات العالمية في مجال البحث العلمي و حتى البيداغوجي و صناعة النشر الرصين .

ثانيا: وضعية البحث العلمي و صناعة النشر في الجزائر: الإشكالية المزدوجة:

البحث العلمي هو السبيل لحل المعضلات و إنتاج المعرفة، وموردا هاما و حيويا لتمويل التعليم الجامعي، من خلال إضافة معارف جديدة، و بالتالي فهو ركيزة من ركائز التنمية الشاملة و المستديمة. و قد أصبح تصنيف الجامعات ينبني على مدى إسهامات هيئة التدريس و نوعية المنشورات باسم الجامعة .و تواجه منظومة التعليم و البحوث العلمية و تحكيمها و نشرها مجموعة من العوائق كان له الأثر على سيرورة و ضمان جودة البحث و صناعة نشره .

1- العوامل المتحكمة في تقويض مهمة و هدف البحث العلمي :

1-1 : وصاية النظام السياسي على الجامعة: و يتجلى في احتكارها من طرف النظام السياسي المغلق و الممارس منذ الاستقلال ،و الذي لم يعرف التغيير و التعديل ، و بقيت الجامعة تؤدي دورها التعليمي من خلال برامج مستوردة لا تتماشى و الخصوصية الوطنية ، و لم تنفتح على محيطها الخارجي لتطوير بنيتها المعرفية ،مما عرقل هدف البحث العلمي .

2-1 : ضعف الدعم الحكومي ومحدودية مصادر التمويل و الإنفاق على البحث العلمي : إذ اعتبرته أمرا ثانويا ،حيث نجد أن النفقات المخصصة للبحث العلمي لا تغطي متطلبات البحوث الأكاديمية و احتياجاتها (دراسي،

1996).مما يصعب مهمة أداء الباحث و يقلل من مردوده ، فالدعم المالي المحدود الذي يلازم البحوث العلمية يعرقل سير عملها ،و بالتالي يؤثر على مصداقيتها و جودتها .

1-3: انعدام عامل التحفيز: حيث يجد الباحث نفسه غير قادر على السير قدما في انجاز بحوثه ،لضعف عامل التحفيز والتشجيع كتقديم المكافآت و الاهتمام بالباحث ،خاصة وان التنمية و التطور مرهون بدور الباحث وأداءه ، كونه يشكل منارة المجتمع ومستقبله .

1-4 : ضعف الثقة في الإمكانيات المحلية و الخبرات الوطنية : على الرغم من البحوث ذات كفاءة عالية من قبل الخبراء في الاختصاص ،إلا أنها لم تؤخذ في الحسبان ،و هو يعكس لا محالة غياب الثقة في الإمكانيات المحلية و الخبرات الوطنية ،و التشبع بثقافة التبعية .

1-5 : عدم الاستفادة من الخبرات الأجنبية: و يظهر عموما في ضعف فرص التواصل الفكري و العلمي مع الأجانب،لغياب التنسيق مع المخابر الدولية و العمل التشاركي الذي يساهم في بناء تجربة ناجحة تفضي إلى تطوير وتحديث النظام التعليمي و تنمية المعرفة البحثية .

1-6 : العر اقيل البيروقراطية التي تواجه الباحث: تتشابك هذه العراقيل لتضع الباحث في حيرة من أمره كتجاهل أصحاب القرار بالبحوث العلمية الرصينة التي تساعد على تقدم المجتمع . إضافة إلى قلة الإمكانيات وغياب جسور التواصل التي تمكنه من إجراء بحثه،و عدم وجود التسهيلات اللازمة لأداء المهمة البحثية ، ناهيك عن طرق النشر التي تقف في وجه الباحث ، و الذي يتطلب مدة طويلة لقبول البحث و نشره.

1-7 : الاهتمام بتدريس الجو انب النظرية و إهمالها للبحوث التطبيقية التي تعالج مشاكل المجتمع :وهو يعكس أيمان أصحاب القرار بدور ووظيفة الجامعة الذي يقتصر على الدراسة النظرية دون الولوج بها في الميدان العملي ، و الدراسات التطبيقية هي التي تساهم في تكوين المورد البشري المؤهل و و احداث التنمية (قريشي، 2013)-.هذا الانغلاق أدى إلى عدم دراية الجامعات و المراكز البحثية بمشكلات المجتمع المختلفة و المتعددة .مما يؤدي إلى إحداث هوة بين الباحث و محيطه .

1-8 : غياب سياسة بحثية واضحة: و تبرز في عدم تطابقها مع الحاجات التنموية للمجتمع، إذ يعتبره البعض مجرد أداء وظيفي لتحقيق أهداف ذاتية كالترقية مثلا منفصلة عن حاجة المجتمع (مصطفى، 2010) . و بالتالي بفقد البحث هدفه، و يتجلى في انغلاق البحث العلمي عن المحيط الخارجي .

1-9 : الشروط و القيود التي تفرضها بعض الدوريات على الباحث لغرض النشر:و منها كثرة القيود الفنية و الشكلية التي تدفع بالباحث أحيانا إلى عدم الالتزام بها، على الرغم من قيمة المقال العلمي من حيث المعرفة العلمية .مما تضطر لجنة التحكيم إلى عدم قبوله .

2- <u>مشكلات النشر العلمي</u>: إن موضوع النشر في الجزائر له خصوصيته يختلف عن غيره مقارنة بما ينشر في جامعات عالمية أخرى ، حيث نجد أن أكثر هذه المجلات غير معروفة في الوسط العلمي العالمي رغم تصنيفاتها ، إذ تقتصر عموما على الباحث في الجزائر ، كما أنها بعيدة عن المواصفات العالمية، و لذا سأحاول الوقوف على أهم العقبات و تحليلها بغرض تقديم حلولا مناسبة في الأخير ، و قبل الولوج في الموضوع نحاول في البداية تحديد مفهوم **النشر العلمي** و الذي يمثل مجموع العمليات التي تمر على المطبوع كونه مخطوطا حتى وصولها القارئ ،بالتالي فهو العملية التي تتضمن الأعمال الوسيطة بين كتابة النص الذي يقوم به المؤلف ووضع هذا النص بين أيدي القراء عن طريق المكتبات و الموزعين (الدين، 1984). فهو عملية إيصال النتاج الفكري من مرسل إلى مستقبل و يعد مصدرا لتحقيق غايات اجتماعية مختلفة عبر اوعية النشر و تكون في أغلبها محكمة و التي تسمى **بالمجلات المحكمة** و التي تعني الدوريات العلمية التي تسعى إلى نشر البحوث بعد تحكيمها ، تعطي الحماية الفكرية و الخصوصية لهذا

الإنتاج . و يرتبط مفهوم النشر بالزمان و المكان ، إلا أن هذا المفهوم طرأت عليه حاليا تغييرات ترتبط بأبعاد اقتصادية و تكنولوجية (تورالدين، 2015). و قد حاولت وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ضبط النشر في المجلات الوطنية و الدولية بهدف تحقيق جودة النشر من خلال تجسيد مجموعة من المعايير العلمية كجودة المنتوج العلمي و ترقية الجامعة و المنافسة ،و بناء مجلات علمية نموذجية لها التصنيف و التحكيم . إلا أنها تبقى عملية نشر البحث العلمي عملية معقدة ، كون أن النشر الأكاديمي في الجزائر لم يخرج عن تقاليد التحكيم المتعارف عليها ، و يشتكي العديد من الباحثين من عدم تلقيهم للرد حول وصول أبحاثهم و إجراءات التحكيم و رفض أو قبول المقال للنشر ، و عوامل أخرى ساهمت في تعطيل صناعة النشر في الجزائر .

و يمكن القول أن مشكلة النشر في الجزائر هي مشكلة ثقافة. و تتعدد المعوقات بين ما هو سياسي و عملي ، و سأحاول إبراز أهم الإشكالات التي تقف في وجه النشر و منها :

1-2 :-معوقات سياسية:و تتجلى في تسييس الجامعات و المراكز البحثية ،تبعا للاديولوجية السائدة في نظام الحكم القائم. و كبح الحريات الفردية التي تقدم الإضافة للبحث العلمي الرصين ،و تقديمه عير قنوات النشر المتاحة لتحقيق طموحات المجتمع و على مختلف المستويات .

2-2 : معوقات علمية: و تتضح من خلال:

عدم توفر معايير ثابتة و معترف بها لكتابة البحوث العلمية .

غياب المعايير الواضحة التي تحدد أصول و قواعد التأليف و التحكيم و النشر .

عدم وجود إستراتيجية واضحة للبحث العلمي .

عدم التزام الباحث بقواعد النشر العلمي، خاصة مع الالتزامات التي تفرضها بعض المجلات و الدوريات تعيق عملية النشر.

3-2 :- معوقات عملية:و ترتبط أساسا بضعف التمويل و الإنفاق على البحث العلمي.و تحديد الآليات الكفيلة لضبطه و تطويره، و حسب إحصائيات اليونسكو فان الدول العربية تنفق على البحث العلمي ما مقداره 0.11 بالمائة خلال **2013**. (محمد، 2019)..و الجزائر واحدة من هذه الدول التي جعلت من البحث العلمي و نشره مجرد عمل إضافي لا أهمية له.

4-2 :-معيقات إيديولوجية و اقتصادية : يقف البحث و النشر العلمي تحت رحمة المحكمين الذين يتبنون أفكارا و إيديولوجية تفرض على الباحث الالتزام بها ، و الخروج عنها يعني الإقصاء ،دون مراعاة خصوصية البحث الذي يشترط الحرية في إبداء الرأي و معالجة سليمة للوضع القائم ، الأمر الذي نتج عنه تحول العديد من المطابع إلى دور نشر بمقابل مادي دون مراعاة الجودة العلمية ، و كان لها الأثر على انحدار كبير في توجه القراء .

<u>ثالثا</u> : التحديات المفترضة لتعزيز البحث العلمي و سبل النشر .

1- آليات تعزيز البحث العلمي و تطويره :

1-1 : إعادة هيبة الجامعة باعتبارها مركز إشعاع علمي : من المؤكد أن الجامعة جزء من المجتمع ،و ضرورة حتمية لتعزيز و تفعيل البحث العلمي ، و لا يمكن فصل الجامعة عن البحث العلمي ، فهما في علاقة وظيفية متكاملة ، مما يستدعي توفر إرادة سياسية تنتهج التخطيط البعيد المدى الذي يضع في الحسبان أهمية البحث العلمي في تحقيق التنمية ، يتماشى مع التطورات الحاصلة في مختلف الميادين ، و يفترض تخصيص ميزانيات كبيرة لدعم الأبحاث العلمية التي تستجيب لواقع التنمية بالجزائر و استغلالها . و التخلص من الفكر التقليدي للجامعة الذي يفرض منطق الإقصاء ، و استبداله بفكر حديث ديناميكي يؤمن بالتطور والتنمية على مختلف المستويات . ويتجسد ذلك من خلال تبادل الخبرات و معالجة الاختلالات المطروحة على مختلف الأصعدة عن طريق البحوث

سواء التقنية منها أو الإنسانية للوصول إلى مجتمع المعرفة ، إيمانا بأن الجامعة هي صانعة أجيال المستقبل ،و الاستثمار في المورد البشري المؤهل ، و الارتقاء بالتعليم العالي وفق إستراتيجية تحدد الأهداف مسبقا . و لذا كان أداء الجامعة لوظيفتها يتطلب رؤية واضحة تستند إلى التقدير العلمي للمشاكل المطروحة و معالجتها من خلال ربط الجامعة بمحيطها الخارجي تستند إلى الخصوصية الاجتماعية و الثقافية للمجتمع . و لذا بات الاستثمار في المورد البشري و تنمية قدراته من خلال التدريب و التعليم و التكوين أمرا ضروريا لبناء مجتمع المعلومات و مجتمع المعرفة، لتشكيل بنية قوية و مستديمة لعمل البحث العلمي الرصين.

2-1 : <u>ضرورة ربط البحث العلمي بطبيعة التطور الحاصل</u>: يستند البحث العلمي على خاصية منفردة تتجلى في تقديم الإضافة ، من خلال إثراء البرامج الجامعية و الانفتاح على المحيط الخارجي ، و معالجة القضايا المرتبطة بواقع التنمية في البلد ،يتماشى مع التطور العلمي الحاصل في الدول الأكثر تقدما ، و لذا تماشي البرامج مع التطورات الحاصلة يتطلب إصلاح المناهج و البرامج بما يتماشي و التغيرات التي تطرأ على الساحة المعرفية ،و ذلك بإدخال طرق و مناهج جديدة تعكس متطلبات التطور الاجتماعي و الاقتصادي، و بالتالي احدات تغيير جوهري في وظيفة الجامعة و أهدافها لكسب المنافسة إلى جانب التأثير في مجتمعاتها .و لعل تفعيل البرامج الجديدة يساهم في الرفع من قيمة البحث العلمي و يعزز مكانة الجامعة .و لا يمكن تحقيقها إلا من خلال :

تفعيل دور المخابر العلمية وضرورة ربطها بالمؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية .

ضرورة عقد اتفاقيات شراكة بين الجامعات و المؤسسات الاقتصادية و تمكين الباحثين و الطلبة الباحثين من الاستفادة من تربصات بغية التكوين ، و بالتالي كسب المعرفة العلمية الصحيحة و الاستمرار عليها.

1-3- اعتماد المعايير العالمية في تقييم البحوث : و هي مسألة تتطلب الرفع من قيمة البحث العلمي باستخدام مبدأ الجودة ، خاصة في ظل المنافسة التي أضحت لا تكترث بالحدود ، نتيجة التطور التكنولوجي و المعلوماتي الذي يشهده العالم .

1-4- تحفيز البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي و دعم الكفاءات : و يتجلى في التسهيلات التي تقدمها الجامعة للباحث المبتدئ ماديا و معنويا حتى يتمكن من أداء بحثه ،مما يتطلب توفير النفقات الكافية لتغطية متطلبات البحث العلمي و احتياجاته ،و تشكيل منظومة البحث العلمي المستديم و القائم على منح الثقة للكفاءات الوطنية و تطوير فرص التواصل الفكري مع الأجانب ،و تسهيل عملية النشر للبحوث خاصة الرصينة منها .

1-5- العمل على توجيه البحوث بما يخدم قضايا المجتمع ويساهم في برامج التنمية البشرية:و هو شرط أساسي لتحقيق الهدف الأسمى للبحث العلمي من خلال ربط البحوث بالمشكلات الاجتماعية وواقع التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تبعا للخصوصية التي تميز ها. و لذا فالبحث العلمي يجب أن يتطابق مع الحاجات التنموية للمجتمع، من خلال إيجاد البدائل الممكنة لهذه الحاجات لغرض تحقيق التنمية و التنمية البشرية، كون أن هذه الأخيرة تعد أحد الدعائم الرئيسية للتنمية الشاملة بإبعادها السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية، و الفرد هو صانع ال حضارات. ،و ترك المجال للمبادرات التي من شأنها تخلق الثروة وتدعم سيرورة البحث العلمي .

<u>2- آليات صناعة النشر العلمي و تثمينه :</u> يعد النشر العلمي من أهم الخطوات الأساسية في سيرورة البحث العلمي ،لما له من أهمية في تزويد الحقيبة المعرفية بمختلف المعارف التي لها تأثير على التنمية الاقتصادية و البشرية ، فهي أحد الرهانات التي تسعى الدولة عبر جامعاتها و مراكزها البحثية لمواكبة التطورات العالمية ،و النشر عموما هو المحصلة النهائية للبحث العلمي ، و هو مؤشر من مؤشرات التنمية ، خاصة مع التسارع العلمي و التكنولوجي ، إذ أصبح التصنيف يستند على ما أنتجه الباحثين من أبحاث علمية و تكنولوجية وفق معايير الجودة ، و قد مر

النشر العلمي في الجزائر بمراحل مختلفة ارتبط بمنظومة البحث العلمي التي واجهت تحديات كبرى في الإنتاج و التوزيع لأسباب متعددة.

و على الرغم من التطور الذي عرفته المنشورات العلمية في الجزائر ، خاصة مع زيادة دور النشر و المجلات العلمية التي تتضاعف سنة بعد سنة ، إلا أنها لا تزال محدودة مقارنة بدول الجوار ، ووجود هوة و فجوة معرفية كبيرة مع العالم المتطور لا احد يمكن إنكارها ، و ظل النشر العلمي غامضا و غير مستقر ،يحتاج إلى إعادة صياغة منظومته بالشكل المطلوب و المتعارف عليه دوليا .و لتصحيح الوضع في صناعة النشر في الجزائر يتطلب حسب رأينا ما يلي :

2-1 :إعادة النظر في هيكلة دور النشر و تكييف القوانين من جديد لوقف ظاهرة المطابع العشوائية و تنصيب لجان مكلفة بقراءة ما ينشر، و معالجة المواضيع و تحكيمها استنادا لقيمة البحث بعيدا عن الاعتبارات الشخصية ، ناهيك عن وضعية الباحث الذي يجد نفسه غير قادر على دفع مبالغ مالية مقابل النشر ،كونه ملزما اجتماعيا و اسريا .

2-2 : بناء بيئة داعمة للتجديد و الابتكار في مجال البحث العلمي ،مع توفر رغبة سياسية جادة للرفع من مستوى البحث العلمي وفق استرتيجية تكافؤ الفرص .

2-3 :التحفيز المادي : يعد من أهم العوامل التي تساعد على تنويع الإنتاج ، و بالنظر إلى المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 1999/10/31 (التنفيدي، 99-244). و المتعلق بالشروط القانونية لفتح مخبر ،ومن بين هذه الشروط أن يكون للمخبر نشاط و منتوج علمي دون تحديد شكله و يمنع في ذلك أي ربح مادي ،و الوزارة هي المكلفة بالتعويض المادي كل سنة ، و بالتالي يسقط الحافر المادي لصاحب المقال من أهدافه في النشر بقوة القانون و المراسيم.

2-4 : احترام الخصوصية : و هي مسالة تتعلق بالبحث العلمي الجاد و الرصين ، و اتجاه الباحث وممارسة حريته في المعالجة العلمية للمواضيع و اعتماد الشفافية و المصداقية و كئا الأمانة العلمية و تجنب تضارب المصالح خدمة للبحث العلمي و صناعة النشر .

2-5 : **التحكيم هو الفاصل في النشر في المجلة** أو الدورية.بعيدا عن الاعتبارات الشخصية و ضمان حقوق المؤلف في البحث المنشور باعتبارة و سيلة لتحقيق منافع مادية و معنوية .و تنمية الوعي بضرورة البحث العلمي الهادف . تنشيط حركة البحث العلمي و تقديم المساعدات اللازمة للباحث.

المساهمة الفاعلة في تطوير طرق و أساليب العمل لدى الأفراد و المؤسسات من خلال الاطلاع على ما هو جديد .

2-6 : ضبط شروط النشر و طرح نموذج موحد لصناعة النشر ، وتفعيل الدعم المعنوي و المادي بصورة كاملة في مختلف أوعية النشر .

فالنشر العلمي يحتاج إلى قاعدة بيانات و إحصاءات دقيقة و ضرورة المراجعة المستمرة لمعالجة أوعية النشر خاصة غير الجادة منها التي استغلت حاجة الباحثين للنشر في المجلات العلمية مقابل تسديد نفقات مالية، و المرور إلى عالمية النشر.من خلال اعتماد مبدأ الشفافية، و احترام خصوصية البحث و العمل على تنشيط حركة البحث العلمي وفق رؤية تضمن الجودة البحثية، و تخلق ميزة تنافسية بين أوعية النشر المختلفة، لتحقيق الهدف المنوط من صناعة النشر .

خاتمة:

البحث العلمي و النشر عمليتين معقدتين و متشابكتين نظرا للدينامكية السريعة التي تميزهما خاصة مع سرعة المعلومات و تدفقها و المنشورة في مختلف الميادين ،و لذا عرف مسار النشر العلمي بعدم الثبات و الاستقرار ،و قد ارتبط البحث العلمي بالجامعة التي تعد الفضاء الذي يمارس فيه الباحث دوره في انجاز البحوث و نشرها . و لم تعد الجامعة تعيش بمعزل عن المجتمع و اهتماماته ، كما لا يمكن فهم عملية أو صناعة النشر في الجزائر دون فهم واقع مسيرة البحث العلمي. و للجامعة القدرة على تعزيز البحث العلمي و تقويته، وتكوين المورد البشري المؤهل والقادر على صناعة القرارات و القيادة الرشيدة، و يتأكد دورها في إقامة مجتمع المعرفة الذي يترجم نجاح مشروع التعليم العالي و البحث العلمي من فشله. فالجامعة القوية تنتج بحث علمي قوي .

والنشر العلمي هو مرحلة تلي البحث العلمي بعد التحكيم مباشرة ،و لا قيمة للبحث العلمي دون نشره و بالتالي فهو عبارة عن تثمين لنشاط الباحث و مخرجاته و التي تمكنه من اطلاع الجمهور على اكتشافاته و مساهماته في المعرفة الإنسانية . كما أن ازدهار النشر العلمي دليل على قوة الدولة و المجتمع على حد سواء. فكلما اتسعت حركة النشر العلمي كنتيجة لدور الجامعة برز دورها في مجال التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية . وهو ليس بعملية منفصلة عن المجتمع المعاصر في الدول المتقدمة.

و قد واجه البحث العلمي في الجزائر عوائق متعددة تبعا للظروف التي أحاطت به ،و الذي كان النظام السياسي الأحادي المغلق احدها ، إذ رسم بذلك مستقبل الجامعة و إفراغها من محتواها الوظيفي وهو البحث العلمي ،و تقويض دورها في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية . و بذلك عدم توفر العناصر التي تخدم البحث العلمي ،كما أن النتائج المحصل عليها لا تعكس الأهداف المتوخاة .

و قد امتدت أزمة البحث العلمي إلى أواخر سنوات التسعينيات لبروز المشكل الأمني الذي أنتج وضعا سيئا في التسيير و عدم استقرار لمنظومة التعليم العالي و البحث العلمي. و على الرغم من الاجتهادات التي توليها الوزارة بين الحين و الآخر لتدارك النقائص و معالجة الاختلالات ، إلا أن وضع البحث العلمي و صناعة النشر في الجزائر بقيت تحت سيطرة لوبيات تخدم مصالحها ،سواء تعلق بالتحكيم الذي أصبح يستند على المعرفة الشخصية دون مراعاة الجودة العلمية ،أو النشر الذي يفرض قيودا لا حد لها ،مما دفع بالباحثين خاصة النزهاء منهم باعتماد مجلات أجنبية لنشر أعمالهم .

فالبحث العلمي و صناعة النشر في الجزائر يحتاج إلى أكثر من قراءة ودراسة و تحليل ،تفترض في المقام الأول مراجعة السياسة العامة للبحث العلمي التي تتطلب إستراتيجية واضحة تفي باحتياجات المجتمع الاقتصادية و الاجتماعية تستند أساسا على الجودة العلمية ،خدمة للدولة بعيدا عن المصالح الشخصية و الضيقة ، و إحلال مبدأ العدالة التي تخلق المنافسة الحقيقية لتحقيق المشاريع متكاملة تجمع بين كل المتغيرات التي لها علاقة به لا سيما المحفزات وتوفير البيئة المناسبة لمؤسسات البحث العلمي لغرض الانتقال إلى مجتمع المعرفة ،و ترسم بذلك معالم البحث العلمي المستديم . و لا يتجلى ذلك إلا من خلال منظومة قانونية تلزم الجميع على احترامها،

و يتجسد كل ذلك من خلال توفر إرادة سياسية لتعزيز البحث العلمي و صناعة النشر ،و الذي يتحدد من خلال ضمان الاستقلالية للجامعات وخلق المنافسة بينها و تصنيفها حسب مؤهلاتها و قدراتها البحثية و النشر ، و الاستثمار في الجامعة الذي يعزز الانفتاح على الحضارات و الثقافات والمحيط الخارجي ،و تشجيع الباحث و تحفيزه لتقديم الإضافة الحقيقية هذا الإصلاح لمنظومة البحث والنشر يرتكز أساسا على إعادة الاعتبار للإنسان و المورد البشري المؤهل،لان مشكلة الحضارة في النهاية هي مشكلة الإنسان .من حيث كونه باحثا و ناشرا و قارئا مثقفا.

توصيات و اقتراحات :

الوعي بأهمية النشر العلمي من أجل خدمة قضايا التنمية .

تفعيل سياسة وطنية للبحث العلمي و التزام الدولة بتطبيقها لتحقيق أهدافها .

اعتماد المعايير العالمية في التحكيم و صناعة النشر،

محاولة خلق المنافسة بين أوعية النشر .

الاهتمام بالمورد البشري و دعمه.

الإحالات والمراجع:

1- وفاء محمد البرادعي ، دور الجامعة في مواجهة التطرف الفكري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط1 ،الاسكندرية ، 2002.ص92

2- غرابية فوزي و آخرون ، أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية و الإنسانية، ، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة الرابعة ،عمان 2008 ، ص 49.

3- زيدان محمد مصطفى و شعت صالح مضيوف، مناهج البحث في علم النفس و التربية ، دار المجمع العلمي ، جدة.السعودية،2009،ص 28.

4-.mourice Angers 1997 initiation pratique a la méthodologie des sciences humaines

5- عربي بومدين ، دور الجامعة الجزائرية في التنمية الاقتصادية ، الفرص و القيود ،المجلة الجزائرية للعولمة و السياسات الاقتصادية ، العدد 07 ، 2016 ، ص 249.

6- وزارة التعليم العالي و البحث العلمي ، التعليم العالي و البحث العلمي في الجزائر ، الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2006، ص 21-20.

7- المرسوم التنفيذي رقم 11-1998 المتعلق بتوجيه البرنامج الخماسي للبحث العلمي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .

8-وقائع اليوم الدراسي حول واقع البحث العلمي في الجزائر 1996 ، الاكاديمية الجامعية، قسنطينة، الجزائر

9- نصيرة قريشي، إشكالية البحث العلمي و مخرجات التعليم العالي في الجزائر ، فعاليات الملتقى الوطني حول التعليم العالي و البحث العلمي في تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة الشلف ،الجزائر 2013.

10- ريحي مصطفى ،النشر الالكتروني ، دار الصفاء ،عمان، الأردن ، 2010،ص43.

11-عبد التواب شرف الدين ،المعجم الموسوعي لعلم المكتبات و التوثيق و المعلومات ،الكاضمية للنشر ،الكويت . ، 1984،ص37.

12-حفيظي نورالدين ، النشر بين الاهمية العلمية و الصعوبات الواقعية ، فعاليات ملتقى ادبيات البحث العلمي ، 2015 ، الجزائر

13- سحنزني محمد، النشر العلمي بين المحفزات و الجودة في الوطن العربي ، المؤتمر الدولي الأول حول تقييم جودة نوعية النشر في العالم العربي ، ماي 2019، جامعة الجزائر 3 ، الجزائر.

14-. المرسوم التنفيذي رقم 99-244 المؤرخ في 1999/10/31 و المتضمن قواعد إنشاء مخبر البحث و تنظيمه ض 32الصادر في 1999، الجزائر .